مُشْكِلُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الوَارِدَةِ فِي الطِّبِّ وَالصِّحَةِ وَطُرُقُ علَاجِهَا

The Problematic of Prophetic Hadiths in Medicine and Health and Their Treatment Methods

الأستاذ الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ الحديث وعلومه/ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

samyriadh52@gmail.com

0656589797

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث المقدم إلى الندوة الوطنية (**الطب النبوي بين الوحي والجرب**)، إلى إلقاءِ الضوء على الإشكالات المثارة حول أحاديث الطب والصحة، وطرق علاجها وتوجيهها. وقد توصلت الدراسة إلى استخلاص جملة من النتائج، وعلى ضوئها قدمت توصيات علمية.

الكلمات المفتاحية: **مُشكل–أحاديث الطب–التجريبي–الوحي والاجتهاد**.

Abstract:

This research presented for the national seminar (Prophetic Medicine Between Revelation and Experience) aims to shed light on the issues raised about the prophetic traditions related to medicine and health, and their methods of treatment and guidance. The study has reached several conclusions and based on them, scientific recommendations were provided.

Keywords: Problematic-Prophetic Medicine -Experimental-Revelation and Deduction.

مقدمة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد ثبت عن النّبيّ ﷺ مجموعة من الأحاديث في مجال الطب والصحة، منها ما كان وصفة لعلاج، ومنها ما كان وقاية من مرض، ومنها ما ورد في صيغة أدعية مأثورة، استعملها النّبيّ ﷺ، وحث غيره على الأخذ بها. وقد جمع المحدثون تلك الأحاديث في مصنفاتهم، فمنها ما جاءت تحت باب من الأبواب المجموعة، ومنها ما جاء مفردا في مصنف خاص[1].

ولما كانت الندوة الوطنية تسعى إلى إبراز ما تحتويه السنة النبوية من أمور تتعلق بالطب والصحة، والوقوف على ضوابط التعامل مع أحاديث هذا الميدان في ضوء العلم الحديث، اتجه القصد للكتابة في المحور الثامن، حول الشبهات والطعون الموجهة للأحاديث الطبية والرد عليها، وتتناول المداخلة الحديث عن كيفية التعامل مع الأحاديث الواردة في هذا المجال، والتي أُشكل فهمها، إمّا بادّعاء التعارض مع غيرها من النصوص، أو التعارض مع العلم التجريبي، أو لخطأ في المنطلق.

وتكمن **أهمية البحث** في الآتي:

– كون بعض ما ثبت عن النّبيّ ﷺ في مجال الطب، هو من صميم سنة النّبيّ ﷺ.

– ادّعاء الإشكالات حول بعض أحاديث هذا المجال، لتعارضها مع غيرها من النصوص أو التجربة، فيه إثارة للطعن في النّبيّ ﷺ وسنّته.

– بيان ضرورة فهم أحاديث النّبيّ ﷺ في مجال الطب والصحة في ضوء تصرفاته ﷺ.

– إبراز عظمة أحاديث النّبيّ ﷺ، وإثبات خلّوها من التناقض في هذا الباب.

– أهمية التفريق بين ما صدر عنه ﷺ من أحاديث في مجال الطب والصحة باعتباره وحيا معصوما، وبين ما صدر عنه ﷺ باعتباره بشرا مجتهدا.

---

[1] سيأتي تفصيل ذلك في المطلب الأول من المبحث الأولى بإذن الله تعالى. بالإضافة إلى أنّ ما ورد من أحادث في الطهارة بأنواعها، والترغيب في خصال الفطرة، كل ذلك يُعدّ من الطب الوقائي، كما أن في السواك والصيام من الفوائد الصحية ما أثبته العلم الحديث. وما ورد في السنة النبوية أيضا من هدي وآداب في الأكل والشرب فيه حفظ لصحة الإنسان، كالمحافظة على غسل اليدين، واحترام هيئات معينة للأكل. والأئمة الذين صنفوا في مجال أحاديث الطب والصحة، وجهوا جل اهتمامهم نحو الطب العلاجي، لأنه المقصود أصلا. ينظر: **الطب النّبوي الوقائي**، للدكتور محمد علي البار والدكتور حسان شمسي باشا: (ص/١٣-٢٢)، و**أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة –دراسة وتخريج –**، للدكتور أحمد بن محمد زبيلة: (ص/١٢)، و**الطب الوقائي في السنة النبوية**، لهند الزبير بابكر سليمان: (ص/٩٨)، و**دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم الهاجري: (ص/١٨٧).

سبب اختيار الموضوع: يرجع سبب اختيار الموضوع إلى السعي من أجل تحصيل تصور صحيح عن موضوع الأحاديث الواردة في الصحة والطب، والتعرف على الإشكالات التي أثيرت حولها، وردود أهل العلم على تلك الإشكالات.

الدراسات السابقة: أما عن الدراسات السابقة، فقد وقفت على جملة منها حول الموضوع، ومن ذلك الآتي:

١/ **الأحاديث المشكلة في الطب النبوي**، للدكتورة نورة بنت عبد الله الغملاس، الكتاب من مطبوعات المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، بالمملكة العربية السعودية سنة (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م)، وقد جاء في (٤٠٢) صفحة، ضمّنته الباحثة **مقدمةً** تقليدية حول منهجية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وفوائده، وما تبع ذلك من عنصر ضرورية في مقدمات البحوث، و**تمهيدا** حوى على جملة من التعريفات، ومناقشة مسألة أحديث الطب والصحة هل مي وحي أم اجتهاد من النّبيّ ﷺ، و**أربعةَ أبواب**، الأول: تحدث عن الأحاديث المشكلة الواردة في الداء، والثاني: عن الأحاديث المشكلة الواردة في التداوي، والثالث: عن الأحاديث المشكلة الواردة في الأشفية المعنوية، والرابع: تناول الأحاديث المشكلة في الغذاء، ثم **خاتمةً** ضمّنتها أهم النتائج وجملة من التوصيات. كما ساقت الباحثة ملحقا حوى جملة من الأحاديث الضعيفة في باب أحاديث الطب والصحة عموما.

٢/ **الأحاديث المشكلة في الطب النبوي من الصحيحين – التداوي نموذجا –**، إعداد الدكتورة حنان حسن عبد الرحمن الخشت، المدرسة بقسم الحديث، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر بأسيوط. وهذه الدراسة عبارة عن مقال نشر بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، المجلد ٥، العدد ١٢، الرقم المسلسل للعدد ١٢، ديسمبر ٢٠٢٠، الصفحة ١٧٣-٢٤٠. أوردت طليعتها **مقدمةً** تقليدية أيضا، وقسمت البحث إلى ثلاثة محاور، الأول منه ذكرت فيه جملة من التعريفات، كالحديث النبوي، ومشكل الحديث ومختلفه، والطب النبوي. وفي المحور الثاني: تحدثت عن مشكل الحديث في الطب النبوي في مجال التداوي في الصحيحين، مع ذكر نماذج تحليلية. والمحور الثالث: تناول الحديث عن الرقى الإنساني لرسول الله ﷺ في التداوي وصدق نبوءته، ثم أهم النتائج وجملة من التوصيات.

كما وقفت على جملة من الدراسات تقاطعت مع موضوع بحثي في جزئية من جزئياته أو أكثر، ومن ذلك الآتي:

١/ **أحاديث الطب النّبوي، حجيتها، وضوابط فهمها،** للأستاذ الدكتور أبي بكر كافي، أستاذ الحديث وعلومه بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر، والكتاب طبع بمطبعة الرمال بولاية وادي سوف – الجزائر. وقد تحدث في المبحث الثاني عن حجية الأحاديث الواردة في الشؤون الطبية والعلاج، وفي الخامس عن الموقف الشرعي فيما يظهر من تعارض السنة مع معطيات العلم التجريبي، ولا شكّ أن ذلك كلّه يتقاطع مع موضوع مداخلتي.

٢/ **الطب النّبوي بين الوحي والاجتهاد،** للدكتور محمد أكمل الدين محمد حمدان، المقدم ضمن أعمال المؤتمر النبوي العالمي (سوان) ٢٠٢٠، بجامعة العلوم الإسلامية ماليزيا. وكما يظهر من عنوان البحث، فإنّه يتقاطع مع موضوع مداخلي في المبحث الأول منه.

٣/ **الطب النبوي وقواعد التعامل مع الأحاديث الواردة في المسائل الطبية،** من إعداد الدكتور قاسم عمر حاج امحمد، المنشور بمجلة (التجديد) المجلد ١٩، العدد ٣٨، ص/٨١-١١٠، الجامعة الإسلامية العامية، ماليزيا. وقد تحدث في القاعدة الثالثة عن الالتزام بالحقائق العلمية عند المقارنة مع أحاديث الطب إثباتا، أو ردّا، أو ترجيحا. وقد ذكر الباحث أن الحقائق العلمية في علاقتها بالأحاديث النبوية لها خمس حالات، منها: أن تردّ الحقيقة العلمية مخالفة لظاهر الحديث الصحيح، وأن ترد موافقة لحديث صحيح في مقابل حديث آخر صحيح مختلف عنه. ولا شك أيضا أن هذا الجانب يتقاطع مع موضوع بحثي.

٤/ **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية،** للدكتور راشد صليهم فهد الصليهم الهاجري، من منشورات الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، دولة الكويت، ط١ (١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م). وقد تحدث في المبحث الخامس عن الأحاديث التي ادّعي تعارضها مع الطب الحديث، وهذا الجانب يتقاطع مع موضوع مداخلتي كما هو ظاهر.

والجديد الذي تقدمه دراستي يتمثل في إيراد الإشكالات العامة حول أحاديث الطب والصحة دون التفصيلية، وضرورة ربطها بمرتبتها في التشريع، وتصرفات النّبيّ ﷺ، وذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية.

إشكالية البحث: محلُّ البحث جوابٌ عن **المشكلة** الآتية: **هل خرجت الأحاديث الواردة في الطب والصحة مخرج التشريع أم هي من قبيل الاجتهاد؟ وما هي الإشكالات العامة التي أثيرت حول هذه الأحاديث؟ وما هي الطريقة المنهجية في التعامل معها؟**

كما يرمي البحث إلى تحقيق **الأهداف** الآتية:

- محاولة تحرير الرأي الراجح في أحاديث الطب، هل هي وحي أم اجتهاد من النّبيّ ﷺ.

- دراسة الأحاديث المشكلة في الطب والصحة، ودفع التعارض المدعى عنها.

- بث الثقة واليقين في أحاديث النّبيّ ﷺ في مجال الطب والصحة.

ورأيت أن يكون عنوان المداخلة: **"مُشْكِلُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الوَارِدَةِ فِي الطِّبِّ وَالصِّحَةِ وَطُرُقُ علَاجِهَا"**.

منهج البحث: اعتمدت على جملة من المناهج لإنجاز هذا البحث، وهي كالآتي:

- المنهج الاستنتاجي: ويتمثل في استنتاج الإشكالات العامة غير التفصيلية، وكذا الطرق السليمة في التعامل مع هذا النوع من الأحاديث.

- المنهج التحليلي: يتمثل في تحليل الإشكالات الموجة إلى أحاديث الطب والصحة، ومعرفة الدافع لها.

كما اكتفيت بذكر معلومات المصادر والمراجع في القائمة المعدة آخر البحث تجنبا لإطالة الهوامش، وفي حالة العزو إلى مصدر أو مرجع تقدم أكتفي بذكر اسم الكتاب والصفحة دون مصنفه.

خطة البحث: تنتظم خطبة البحث مقدمة ومبحثين. فأما المقدمة فخصصتها للحديث عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وإشكاليته، والدراسات السابقة. وأما المبحثان:

فالأول عن الأحاديث الواردة في الطب والصحة بين الوحي والاجتهاد. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في الطب، والمصنفات فيها- المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في الطب والصحة بين الوحي والاجتهاد.

والمبحث الثاني حول الإشكالات العامة المثارة حول أحاديث الطب والصحة وطرق علاجها. وفيه مطلبان أيضا:

المطلب الأول: الإشكالات العامة المثارة حول أحاديث الطب والصحة- المطلب الثاني: طرق علاجها.

ثم الخاتمة: أذكر فيها أهم النتائج وجملة من التوصيات.

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في الطب والصحة بين الوحي والاجتهاد.

سأتحدث في هذا المبحث عن الأحاديث النبوية الواردة في الطب والصحة، وعلاقتها بالوحي والاجتهاد، وما ورد فيها من مصنفات[٢]، وذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الأحاديث الواردة في الطب، والمصنفات فيها.

الأحاديث النبوية الواردة في الطب والصحة من جملة سنة النّبيّ ﷺ، بيّن فيها رسول الله ﷺ بعض الحقائق الطبية، وقد جمع المحدثون تلك الأحاديث في مصنفاتهم كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، فمنها ما جاءت تحت باب من الأبواب المجموعة، ومنها ما جاء مفردا في مصنف خاص، كما أنّ منها الثابت ومنها الدخيل[٣]، وتفصيل ذلك في الآتي:

١/ ما جاءت تحت باب من الأبواب المجموعة:

لقد اهتم المسلمون بجمع أحاديث الطب والصحة، وسأكتفي بذكر صنيع أصحاب الكتب الستة تفاديا للإطالة، وإلا فقط شارك غيرها في تخريجها[٤]، وبيان ذلك في الآتي:

– أحاديث الطب والصحة في صحيح البخاري:

عقد الإمام البخاري رحمه الله كتابا في صحيحه سماه: (**كتاب الطب**)، ضمنّه ثمانية وخمسين بابا، أولها: باب (ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء)، وآخره باب: (إذا وقع الذباب في الإناء)، وقد جمعت الأبواب كلها مائة وثمانية عشر (١١٨) حديثا مرفوعا، وستة عشر حديثا موقوفا.

– أحاديث الطب والصحة في صحيح مسلم:

كما ضمّن الإمام مسلم صحيحه أبوابا في (**الطب**) في (**كتاب السلام**)، من ذلك: (باب الطب والمرض والرقى)، و(باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء)، و(باب لكل داود دوا واستحباب التداوي)، و(باب اجتناب المجذوم ونحوه).

---

[٢] ستقتصر الدراسة على ذكر المصنفات التي جمعت الأحاديث في باب الطب والصحة، وأما ما كان من مؤلفات – قديمة كانت أم معاصرة – في مجال الشرح وما شابهه، فسأعتمد عليها في التحليل والمناقشة.

[٣] أحاديث الطب والصحة منها بيانٌ لقواعد عامة في الطبّ والتداوي، ومنها إرشادات إلى علاجات، ومنها نهي عن تداوي بأمور خاصة. وقد بلغت في الكتب الستة ما يقارب (٦٥٩) حديثا. ينظر: **أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة**، للدكتور أحمد زبيلة: (ص/٦٢٩)، و**دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم الهاجري: (ص/١٨٢).

[٤] كالإمام مالك في موطئه باسم كتاب العين، وأحمد في مسنده، وعبد الرزاق الصنعاني وابن أبي شيبة في مصنفيهما، والطبراني في معاجمه، وغيرهم. وأنبه إلى أن الإمام النسائي لم يعقد كتابا في الطب في سننه الصغرى، وإنما ذكره في الكبرى، كما سيأتي بيانه في موضعه.

– أحاديث الطب والصحة في سنن أبي داود:

عقد الإمام أبو داود السجستاني في سننه (**كتاب الطب**) ضمّنه أربعة وعشرين بابا، أولها: (باب: في الرجل يتداوى)، وآخرها: (باب: في الطيرة)، وقد جمعت الأبواب كلّها سبعين (٧٠) حديثا.

– أحاديث الطب والصحة في جامع الترمذي:

ضمن الإمام الترمذي أيضا جامعه (**كتاب الطب عن رسول الله ﷺ**)، وقد حوى خمسة وثلاثين بابا، أولها: (باب: ما جاء في الحمية)، وآخرها: (باب) مرسل، ذكر فيه ثلاثة أحاديث[٥].

– أحاديث الطب والصحة في سنن النسائي:

لم يذكر النسائي في سننه الصغرى كتاب الطب، وإنما ساق جملة من الأحاديث لها صلة بالطب والصحة[٦]، بينما عقد في السنن الكبرى كتابا في ذلك، ضمنه أربعة وسبعين بابا، أوله: باب مرسل، وأخرج فيه حديث أبي هريرة يرفعه: «**من يرد الله به خيرا يصب منه**»[٧]. وآخره: (باب: وضوء العائن).

– أحاديث الطب والصحة في سنن ابن ماجه:

عقد الإمام ابن ماجه في سننه (**كتاب الطب**) ضمّنه ستة وأربعين بابا، أولها (باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء)، وآخرها: (باب: الفزع والأرق وما يتعوذ منه)، وقد جمعت الأبواب كلّها مائة وثمانية عشر (١١٨) حديثا.

٢/ ما جاء مفردا في مصنف خاص:

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، فقد صنّف الأئمة كتبا في الطب والصحة خاصة، وقد جمعوا فيها طائفة كبيرة من الأحاديث النبوية، ومن ذلك الآتي:

– (**مختصر في الطب**) أو (**العلاج بالأغذية الطبيعية والأعشاب في بلاد المغرب**)، لأبي مروان عبد الملك بن حبيب الأندلسي (ت٢٣٨هـ). وممن حقق الكتاب: محمد أمين الضنّاوي، بدار

---

[٥] وهي: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله، فإنّ ذلك لا يرد شيئا ويطيب بنفسه**»، وضعفه أبو عيسى. وحديث أبي هريرة ﷺ، أنّ النّبيّ ﷺ عاد رجلا من وعك كان به، فقال: «**أبشر، فإنّ الله يقول: هي ناري أسلطها على عبدي المذنب لتكون حظه من النار**». وحديث موقوف عن الحسن، قال: كانوا يرتجون الحمى ليلة كفارة لما نقص من الذنوب.

[٦] ينظر: **أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة – دراسة وتخريج –**، للدكتور أحمد بن محمد ين يحيى زبيلة: (ص/١٤).

[٧] كتاب الطب، حديث رقم: [٧٤٣٦]. والظاهر أن الباب وراد في فضل المرض.

الكتب العلمية ببيروت. والذي أراه أنّ عبد الملك بن حبيب هو أول من ألف مصنفا جمع فيه أحاديث عن النّبيّ ﷺ، وأقوال الصحابة ﷺ، والتابعين رحمهم الله، مع اجتهادات الفقهاء في الطب والصحة[٨].

- (**الطب النبوي**) لأبي بكر أحمد بن محمد الدينوري، المعروف بابن السني (ت٣٦٤هـ)[٩]، اختصره من كتاب واسع جمع فيه أحاديث الطب والصحة، ونشرته المنظمة الإسلامية للعلوم الطبيعية بدولة الكويت سنة (٢٠٠٦م)، بتحقيق أحمد العوضي، وعبد الله الكندري[١٠].

- (**الطب النبوي**)، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، وهو مستخرج على كتاب ابن السني المتقدّم مع إضافات، فكان كتابا حافلا بالأسانيد. وقد قام الدكتور التركي مصطفى خضر دونمز بدراسة مفصلة لكتاب ابن السني في أطروحته للدكتوراه، بعنوان: (**موسوعة الطب النبوي لأبي نعم الأصبهاني**)، نشرته دار ابن حزم سنة (٢٠٠٦) في مجلدين[١١].

- (**الطب النبوي**)، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي السمرقندي الحنفي (ت٤٣٢هـ)، كتب في واجهة الكتاب: (**طبّ النّبيّ ﷺ المنسوب إلى رسول الله ﷺ، المستخرج من أحاديثه بحذف الأسانيد**). وقد نشر سنة (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م) بالمكتبة الحيدرية ومطبعتها بالعراق في مدينة النجف، بتقديم محمد مهدي الخراسان[١٢].

- كتب في الطب للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ)، ولكن مع الأسف مفقودة كلّها. قال الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله[١٣]: "ولابن حزم (**رسالة في الطب النبوي**)، وذكر فيها أسماء كتب له في الطب منها: (**مقالة العادة**)[١٤]، و(**مقالة في شفاء الضد بالضد**)، و(**شرح فصول**

---

[٨] ذكروا الإمامَ عليَّ الرضا بنَ موسى الكاظم بنَ جعفر الصادق (ت٢٠٣هـ) أولّ من ألف في الطب النبوي، بطلب من المأمون. والكتاب حققه الدكتور محمد علي البار، وسماه (الإمام علي الرضا ورسالته في الطب النبوي – الرسالة الذهبية)، ونشرته دار المناهل ببيروت، سنة (١٩٩٢م). ولم أذكره ضمن المؤلفات المستقلة في الطب والصحة، لأن عليَّ الرضا لم يذكر الأحاديث النبوية، وإنّما أشار إليها ضمنا، بينما عبد الملك بن حبيب أورد الأحاديث من دون سند في الغالب. ينظر: **موسوعة الطب النّبويّ**، للدكتور محمد علي البار: (٨٣/١).

[٩] نسب محمد نزار الدقر (كتاب الطب النبوي) للإمام ابن أبي عاصم الشيباني رحمه الله تعالى، صاحب كتاب السنة، وذكر بأنّه مفقود. وابن أبي عاصم متقدم الوفاة عن ابن السني، فقد مات ابن أي عاصم سنة (٢٨٧هـ)، إلاّ أنّي أعد كتاب ابن أبي عاصم هذا ضمن المصنفات في أحاديث الطب والصحة، لأنّ محمد نزار تفرد بنسبة الكتاب لابن أبي عاصم، ولعل الكتاب جزء من مسنده الكبير. ينظر: **موسوعة الطب النّبويّ**، للدكتور محمد علي البار: (٩٥/١).

[١٠] ينظر: المرجع نفسه: (٩٧/١).

[١١] ينظر: المرجع نفسه: (١٠٣/١).

[١٢] ينظر: المرجع نفسه: (١٠٩/١)، و**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني: (ص/٥١).

[١٣] **سير أعلام النبلاء**: (١٩٧/١٨).

[١٤] قال محققا السير عند هذا الموضع: "في طبعة المجمع ومقدمة الدكتور إحسان عباس لرسائل ابن حزم: (السعادة)".

بقراط)، وكتاب: (**بلغة الحكيم)**، وكتاب: (**حد الطب)**، وكتاب: (**اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة)**، وكتاب في الادوية المفردة، ومقالة في المحاكمة بين التمر والزبيب، ومقالة في النخل[١٥]". ويعلق الدكتور محمد علي البار على مؤلفات ابن جزم في الطب، فيقول: "وتدل أسماء كتبه في الطب على توسعه في علم الطب؛ بحيث يختصر كلام جالينوس في الأمراض الحادة، ويشرح كتاب فصول أبقراط، ووضع كتابا في حدّ الطبّ، وكتابا في الأدوية المفردة، ومقالة في شفاء الضد بالضد (Allopathy)، وهو أساس الطب اليوناني البقراطي والجالينوسي، ومن كانت له هذه القدرات، فمن حقّه أن يكتب كتابا بلغة الحكيم (أي الطبيب)، يوجه فيه نصائحه العامة"[١٦].

– كتاب: (**لقط المنافع)**، و(**مختصره)**، كلاهما للإمام أبي الفرج ابن الجوزي رحمه الله (ت٥٩٧). فالأصل لا يزال مخطوطا، وهو كتاب كبير[١٧]، والمختصر نشرته دار المأمون للتراث بدمشق سنة (١٩٨٧م)، بتحقيق الدكتور أحمد يوسف الدقاق.

– (**الطب من الكتاب والسنة)**، لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت٦٢٩هـ)[١٨]، نشرته دار المعرفة ببيروت سنة (١٩٨٦م)، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. جمع البغدادي في هذا الكتاب طائفة من الأحاديث النبوية الطبية، ورتبها على ثلاثة فنون: الأول: في الطب علمه وعمله، الثاني: في الأدوية والأغذية، والثالث: في علاج الأمراض[١٩].

تلك هي طائفة من الكتب التراثية، التي نقلت لنا أحاديث النّبيّ ﷺ في مجال الطب والصحة، وفي ذلك دلالة على عناية علماء المسلمين بهذا الجانب كعنايتهم بعلوم الشريعة، ويمكن الرجوع إلى كتاب: (**موسوعة الطب النبوي)**، للدكتور محمد علي البار، للوقوف على مزيد من المؤلفات التراثية في الطب النّبوي.

المطلب الثاني: الأحاديث الواردة في الطب والصحة بين الوحي والاجتهاد. تحدثنا في المطلب السابق عن المصنفات في أحاديث الطب النّبوي، وسنتحدث في هذا المطلب عن الأحاديث

---

[١٥] قال محققا السير عند هذا الموضع: "في طبعة المجمع ومقدمة الدكتور إحسان عباس لرسائل ابن حزم: (النحل) بالحاء المهملة".

[١٦] موسوعة الطب النّبويّ: (١/١٣٥).

[١٧] المرجع نفسه: (١/١٣٧). ويراجع **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للعلامة حاجي خليفة: (٢/١٥٦٠).

[١٨] قال عنه الذهبي رحمه الله: "الشيخ، الامام، العلامة، الفقيه، النحوي، اللغوي، الطبيب، ذو الفنون. موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف ابن الفقيه يوسف بن محمد بن علي بن أبي سعد الموصلي، ثم البغدادي، الشافعي، نزيل حلب، ويعرف قديما بابن اللباد". **سير أعلام النبلاء**: (٢٢/٣٢٠).

[١٩] ينظر موسوعة الطب النبوي: (١/١٥٥).

ذاتها الواردة في مجال الطب والصحة، هل وردت وحيا يلزم الأمة اتباعها والتزام ما جاء فيها، أم اجتهادا من النّبيّ ﷺ قالها بناء على معطيات وتجربة، بحيث يمكن اعتماد اجتهادا غيره؟

تعددت آراء أهل العلم في هذا الموضوع[٢٠]، وقد رأيت أن أعالج المسألة من خلال تقرير جملة من المفاهيم، ثم تسجيل النتائج التي نراها مناسبة، ومن تلك المفاهيم، الآتي:

أولا: أنّ النّبيّ ﷺ أُمر بإنذار العالمين. قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر:١-٣]، وقال عزّ وجلّ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]. كما جاء النص في حصر مهمة النّبيّ ﷺ بالتبليغ، فقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤] [العنكبوت:١٨]، وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل:٨٢]، وقد شهدت أمته ﷺ على إبلاغه ﷺ الرسالة، فعن أبي بكرة ﷺ، أنّ رسول الله ﷺ، قال في خطبة الوداع: «**ألا هل بلغت**»؟ قالوا: نعم. قال: «**اللهم اشهد**»[٢١].

ثانيا: أن الأصل فيما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات، هي وحي خرجت مخرج التشريع، لعموم قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]، ولحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش[٢٢]، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: «**اكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق**»[٢٣]. ولا يخرج عن هذا الأصل إلا بقرينة.

ثالثا: أنّ النّبيّ ﷺ لا يُقرُّ على الاجتهاد الخاطئ. وفي هذا يقول الإمام أبو إسحاق الشاطبي رحمه الله: "فإنّ الحديث إمّا وحي من الله صرف، وإمّا اجتهاد من الرسول عليه الصلاة والسلام معتبر بوحي صحيح من كتاب أو سنة، وعلى كلا التقديرين لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله؛ لأنه عليه الصلاة والسلام ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وإذا فرع على القول بجواز الخطأ في حقه؛

---

[٢٠] للوقوف على مذاهبهم، يراجع: **الطب النبوي بين الوحي والاجتهاد دراسة مقارنة**، للدكتور محمد أكمل الدين بن محمد حمدان، و**أحاديث الطب النّبوي حجيتها وضوابط فهمها**، للدكتور أبي بكر كافي: (ص/٣٩-٦٤).

[٢١] أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: الخطبة أيام منى، برقم: [١٧٤١]، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، برقم: [١٦٧٩].

[٢٢] المقصود: المسلمون من المهاجرين من الصحابة ﷺ.

[٢٣] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب: في كتاب العلم، حديث رقم: [٣٦٤٦]، وأحمد في المسند (١١/٥٧-٤٠٦) برقم: [٦٥١٠-٦٨٠٢]، وابن أبي شيبة في المصنف: (٩/٤٩) برقم: [٢٦٩٥٧]. وصححه العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، برقم: [١٥٣٢].

فلا يقر عليه ألبتة، فلا بد من الرجوع إلى الصواب"[٢٤]. ومن زعم أنّ النّبيّ ﷺ اجتهد ووقع منه الخطأ، يكون قد طعن في عصمته ﷺ، ونسب إليه القول بلا علم[٢٥].

رابعا: أنّ من أحاديث الطب والصحة ما يجب الجزم بكونها وحيا؛ ومن ذلك الآتي:

١/ عن خالد بن سعد، قال: خرجنا ومعنا غالب بن أبجر[٢٦]، فمرض في الطريق، فقدمنا المدينة وهو مريض، فعاده ابن أبي عتيق، فقال لنا: عليكم بهذه الحبيبة السوداء، فخذوا منها خمسا أو سبعا فاسحقوها، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب، وفي هذا الجانب[٢٧]؛ فإن عائشة حدثتني أنها سمعت النّبيّ ﷺ، يقول: «**إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا من السام**». قلت: وما السام؟ قال: «**الموت**»[٢٨]. فمن المؤكد أنّ النّبيّ ﷺ لم يصف الحبة السوداء بهذا الوصف عن تجربة، فإنّ ذلك يستدعي تجربة الحبة السوداء مع جميع الأمراض = فلزم أن يكون الوحي هو من أطلع النّبيّ ﷺ على كون الحبة السوداء شفاء من كل داء.

٢/ عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال النّبيّ ﷺ: «**إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه؛ فإنّ في إحدى جناحيه داء، والأخرى شفاء**»[٢٩]، ولا شكّ أن النّبيّ ﷺ لم يخبر بهذا التفصيل انطلاقا من التجربة، وإنما هو وحي تلقاه من الله تعالى.

٣/ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**من تصبح سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر**»[٣٠]. وأوضح منه حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله

---

[٢٤] **الموافقات**: (٤/٣٣٥).

[٢٥] ينظر: **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم الهاجري: (ص/١٨٣).

[٢٦] بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الجيم وبالراء، هو الصحابي الذي سأل النّبيّ ﷺ عن الحمر الأهلية، وحديثه عند أبي داود برقم: [٣٨١١] وفيه اضطراب. وابن أبي عتيق، هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ينظر: **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين العيني: (٢١/٣٥١).

[٢٧] أمر ابن أبي عتيق بتقطير الحبة السوداء بالزيت في أنف المريض لا يدل أن هذا سبيل التداوي بالحبة السوداء في كل مرض؛ فمن الأمراض ما ينفع معه شربها، ومنها ما يصلح خلطها ببعض الأدوية، فقد يتم النفع بها منفردة، أو مجموعة مع غيرها. ينظر: **شرح صحيح البخاري**، لابن بطال: (٩/ ٣٩٧).

[٢٨] أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب: الحبة السوداء، حديث رقم: [٥٦٨٧]. وله شاهد عند البخاري، في الموضع نفسه، حديث رقم: [٥٦٨٨]، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: التداوي بالحبة السوداء، حديث رقم: [٢٢١٥].

[٢٩] أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، حديث رقم: [٣٣٢٠].

[٣٠] أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر، حديث رقم: [٥٧٦٩].

ﷺ: «**العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم، والكمأة من المنّ، وماؤها شفاء للعين**»[٣١]. فلا يمكن أن يكون النّبيّ ﷺ قد علم أن العجوة شفاء من السم، وأن الكمأة من المنّ وهي شفاء للعين، إلا عن طريق الوحي.

خامسا: أنّه من المؤكد أنّ النّبيّ ﷺ لم يكن طبيبا، كما لم يثبت أنّه ﷺ أخذ الطب أو غيره من العلوم على أحد من البشر، ولم يدع ﷺ ذلك[٣٢]، "فهل كان يصف الأدوية من تلقاء نفسه؟ وكيف يعالج أمته وهو جاهل بأولويات الطب الضرورية... ثم لماذا لم يسعه ﷺ السكوت عمّا لا يعلم"[٣٣].

سادسا: أن الطب –كغيره من العلوم التجريبية – قائم أساسا على التجربة، وهو علم متجدد، تطرأ عليه مستحدثات راجعة إلى تغيرات اجتماعية، ومناخية، ونفسية، وسلوكية، ومعيشية[٣٤].

فممّا تقدم ذكره، يمكن أن تستخلص الآتي:

أنّ الوظيفة الأساسية للنّبيّ ﷺ هي تبليغ الرسالة إلى العالمين، فليس الطب من مهامه ﷺ ولا من أجله بعث. ولما كان الأصل في تصرفات النّبيّ ﷺ أنّها وحي من الله تعالى، وما يجتهد فيه ﷺ لا يُقرّ فيه على خطأٍ = عُلم أنّ ما ثبت عنه ﷺ من أحاديث في مجال الطب والصحة إمّا أن تكون وحيا من الله تعالى كما مرّ في العنصر الرابع ضمن المفاهيم سالفة الذكر، أو اجتهادا أقرّه عليه الوحي = إذ لم يأتي شيء من الوحي يخطئه ﷺ في ذلك[٣٥]، بالإضافة إلى أنّ النّبيّ ﷺ بيّن فيما بلّغ لأمته أنّ الشريعة إنّما جاءت بما فيه مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم، فلا عجب في أن تشتمل على وصف أدوية نافعة رحمة

---

[٣١] أخرجه الترمذي في الجامع: كتاب الطب، باب: ما جاء في الكمأة والعجوة، حديث رقم: [٢٠٦٦]، وأحمد في المسند: (٣٠٤/١٤) حديث رقم: [٨٦٦٨]، و(٢٣٤/١٦) برقم: [١٠٣٥٤]. وقال أبو عيسى رحمه الله: "حديث حسن غريب، وهو من حديث محمد بن عمرو، ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن عامر، عن محمد بن عمرو". كذا قال الترمذي، إلا أن الحديث معروف من رواية غيره من الصحابة، فقد ورد من حديث أبي سعيد وجابر. ولعل من أجل ذلك صححه العلامة الألباني في **صحيح الجامع الصغير وزيادته** برقم: [٤١٢٦]. وينظر **الأنوار الكاشفة**، للعلامة المعلمي اليماني: (ص/٢٢٢).

[٣٢] لم يثبت أنّ النّبيّ ﷺ التقى بالطبيب الحارث بن كلدة، المعروف بطبيب العرب، بل لم يثبت إسلامه أصلا، كما عند ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل: (٨٧/٣). كما لم يصح عن النّبيّ ﷺ أنّه أمر سعد بن أبي وقاص أن يأتي ابن كلدة ويستوصفه في مرض نزل به. ينظر: سنن أبي داود، حديث رقم: [٣٨٧٥]، وصحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته للعلامة الألباني، حديث رقم: [٤٨٤٣]. ويراجع **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم: (ص/١٨٣).

[٣٣] ينظر: **الأحاديث المشكلة في الطب النبوي**، للدكتورة نورة بنت عبد الله الغملاس: (ص/٤٧).

[٣٤] ينظر: **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم: (ص/١٧٩).

[٣٥] أخرج البخاري في كتاب الطب، باب: ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء، برقم: [٥٦٧٨]، من حديث أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ، قال: «**ما أنزل الله دواء إلا أنزل له شفاء**». فليس مستبعدا أن يُطلع الله تعالى نبيّه ﷺ شيئا من الشفاء يصفه لعباده. وأيضا ما رواه البخاري برقم: [٥٦٨٠]، عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه، قال: «**الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي**». فمما لا شكّ فيه أنّ الله تعالى أطلع الله نبيه ﷺ على ما جاء في هذا الحديث، والنّهي عن الكي يؤكد على ذلك، والله أعلم.

بالأمة[٣٦]، وقد أشار العلامة ابن القيم إلى هذا المعنى، فقال رحمه الله: "ولعل قائلاً يقولُ: ما لهَدْيِ الرسولِ ﷺ، وما لِهذا الباب، وذكْرِ قُوى الأدوية، وقوانين العِلاج، وتدبيرِ أمر الصحة؟ وهذا مِن تقصير هذا القائل في فهم ما جاء به الرسولُ ﷺ، فإنَّ هذا وأضعافَه وأضعافَ أضعافه مِن فهم بعض ما جاء به، وإرشادِه إليه، ودلالته عليه، وحُسنُ الفهم عن الله ورسوله مَنٌّ يَمُنُّ اللهُ به على مَنْ يشاءُ من عباده.

فقد أوجدناك أُصولَ الطِّب الثلاثة في القرآن، وكيف تُنكر أن تكونَ شريعةُ المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملةً على صلاح الأبدان، كاشتمالها على صلاح القلوب، وأنها مُرشدة إلى حِفظ صحتها، ودفع آفاتها بطُرق كُليَّة قد وُكِلَ تفصيلُها إلى العقل الصحيح، والفِطرة السليمة بطريق القياس والتنبيه والإيماء، كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه، ولا تكن ممن إذا جهل شيئاً عاداه.

ولو رُزِقَ العبدُ تضلُّعاً مِن كتاب الله وسُنَّة رسوله، وفهماً تاماً في النصوص ولوازمها، لاستغنَى بذلك عن كُلِّ كَلامٍ سواه، ولاستنبَطَ جميعَ العلومِ الصحيحة منه. فمدارُ العلوم كلها على معرفة الله وأمره وخَلْقِه، وذلك مُسلَّم إلى الرُّسُل صلوات الله عليهم وسلامه، فهم أعلمُ الخلق بالله وأمرِه وخَلْقِه وحِكمته في خلقه وأمره"[٣٧].

هذا بالنسبة إلى أحاديث الطب والصحة الواردة في مجال وصف الأدوية المحسوسة، وأما ما ورد في ذلك من أدعية، أو ما كان مبنيا على نص قرآني كالتداوي بالعسل، أو الاسترقاء بالمعوذتين، فلا مجال للشك في كونها وحيا من الله تعالى، مع تفصيل يأتي ذكره، كما أنّه لا يعني تقرير ما تقدّم أن نترك التداوي بالطب الحديث، وأن نبقى فقط على ما ورد في السنة النبوية، وإنما نتخذ تلك الأحاديث منطلقا للبحث الموسع من أهل الاختصاص في هذا المجال العلمي[٣٨]، كما أنّ ما وصفه النّبيّ ﷺ من علاج هو تحت مشيئة الله، يرفع تعالى به الداء متى شاء، لقوله ﷺ: «**لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله عزّ وجلّ**»[٣٩]، ومن جانب آخر، فإن فيها دلالة على صدق رسالة النّبيّ ﷺ، والله أعلم.

المبحث الثاني: الإشكالات العامة المثارة حول أحاديث الطب والصحة وطرق علاجها.

---

[٣٦] وهنا أنبّه على أن الأحاديث النبوية ذكرت أصول العلاج وأهملت المقادير في ذلك، وهنا يأتي دور الخبرة لتحديد مقادير لما وصفه النّبيّ ﷺ من علاج.

[٣٧] **زاد المعاد في هدي خير العباد**: (٤/٤١٤).

[٣٨] ينظر: **الأحاديث المشكلة في الطب النبوي**، للدكتورة نورة بنت عبد الله الغملاس: (ص/١٠).

[٣٩] أخرجه مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، كتاب السلام، باب: لكل داء دواء واستحباب التداوي، حديث رقم: [٢٢٠٤].

سنتحدث في هذا المطلب عن الإشكالات العامة المثارة حول الأحاديث النبوية الواردة في الطب والصحة، مع بيان طرق رفع تلك الإشكالات، وذلك في مطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الإشكالات العامة المثارة حول أحاديث المُشكلة في الطب والصحة.

لقد أثيرت إشكالات حول أحاديث النّبيّ ﷺ الواردة في مجال الطب والصحة عموما[٤٠]، وبتتبع تلك الإشكالات وجدتها تتلخص في ثلاثة أصول عامة، وقبل عرض هذه الأصول أود التنبيه على أنّ عدم اعتبار تلك الأحاديث من الوحي، قد يؤدي إلى الاعتراض على ما جاء فيها من إرشادات نبوية في هذا المجال، كما لا يخفى على أهل الاختصاص[٤١]. وأمّا الأصول العامة للإشكالات المثارة حول أحاديث الطب والصحة، فهي كالآتي[٤٢]:

الأصل الأول: سوء فهم الأحاديث.

سوء الفهم عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ أصل لكل انحرافات حدثت في الإسلام، كما يُعدّ أصلَ كلِّ خطأ واختلاف[٤٣]، فإذا انضم إلى سوءِ الفهم سوءُ القصد، صار حالقة للدين بالتحريف والتبديل[٤٤]. ولعل قول علي بن خشرم رحمه الله: "كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث! تعلموا فقه الحديث؛ حتى لا يقهركم أصحاب الرأي"[٤٥]، فيه إشارة إلى أنّ إثارة الإشكالات حول أحاديث النّبيّ ﷺ عامة هي معاملتها بالرأي المجرد عن الضوابط الصحيحة للفهم، ولهذا كان "الإحداث في الشريعة إنما يقع من جهة الجهل، وإمّا من جهة تحسين الظن بالعقل، وإمّا من جهة اتباع الهوى في طلب الحق، وهذا الحصر بحسب الاستقراء، من الكتاب والسنة... فالجميع أربعة أنواع، وهي: الجهل بأدوات الفهم، والجهل بالمقاصد، وتحسين الظن بالعقل، واتباع الهوى"[٤٦]. ومن أمثلة سوء الفهم

---

[٤٠] والمقصود الثابت منها فقط، وأما الضعيفة والواهية، فلا تنهض لإثارة الإشكالات والاعتراضات حولها أصلا.

[٤١] ينظر: **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها والرد عليها**، لعماد السيد الشربيني: (٢/٣٣٥-٣٣٦).

[٤٢] سأقتصر في هذا المطلب على ذكر أصول الاعتراضات والإشكالات، ثم يأتي الرد في المطلب الموالي على التوالي لكل أصل.

[٤٣] وقد ينشأ الاختلاف من سوء القصد أيضا. ينظر: **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية: (١٦/٣١٠)، وكتاب **الروح**، لابن القيم: (ص/٦٣).

[٤٤] ينظر **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، للدكتور محمد بن فريد زريوح: (١/٦١).

[٤٥] **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله لحاكم النيسابوري: (ص/١١٢).

[٤٦] ينظر: **الاعتصام**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: (٢/٢٩٣).

في هذا المجال: تعميم العلاج بالعسل الوارد في حديث أبي سعيد الخدري ﷺ[٤٧] على جميع الأمراض، وإن كان الاستشفاء بالعسل منصوص عليه في القرآن الكريم.

الأصل الثاني: ردّ الأحاديث الصحيحة في الطب والصحة.

يرى نيازي عزّ الدين أنّ هناك أحاديث تحاول نسبة علم الطب للنّبيّ ﷺ، وهذه الأحاديث كلّها موضوعة، بل هي ركام من الأباطيل، والغاية منها عنده، هو: صرف الناس عن الحقائق والعقلية العلمية التي في آيات القرآن، إلى عقلية تؤمن بالأوهام والخرافات والأباطيل[٤٨]. فالأحاديث النبوية في الطب والصحة يراها نيازي أوهاما وخرافاتٍ وأباطيلَ، ثم ساق مجموعة من تلك الأحاديث، وحكم عليها بالوضع، والملاحظ أنّها كلّها أخرجها البخاري في صحيحه! وواضح من صنيعه التعريض بصحيح البخاري. ولمزيد ازدراء بتلك الأحاديث، عبّر عن الأدعية الثابتة عن النّبيّ ﷺ بالتعاويذ[٤٩]. كما يرى نيازي أنّ مئات، بل وآلاف الأحاديث من هذا القبيل موجودة في التراث الإسلامي، وكلّها تم افتراءها عنده ونسبت بعد ذلك لرسول الله ﷺ، وكأنّه أرسل رسولا للناس في الطب[٥٠]. ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ في عصر التأليف – ومراده عصر بني أمية وبني العباس –أصحب الحديث النبوي سلعة يروجها الرواة، الذين أتقنوا فن الافتراء، وقد شارك البخاري ومسلم — وهما من جنود السلطان عند نيازي، ويتطلعان إلى ماله وعطائه – في الدعاية إلى تلك البضاعة —كما يحلو له تسميتها –، ومن ذلك ترويج الحبة السوداء بافتراء الحديث الذي تقدم ذكره[٥١].

الأصل الثالث: ظن تعارض أحاديث الطب والصحة الصحيحة فيما بينها.

ظنُّ التعارض بين الأحاديث النبوية عموما ناتج عن الأصل المتقدم، وهو سوء الفهم[٥٢]، وكثير من أحاديث الطب والصحة قد ظُنّ فيها التعارض، مما أدى إلى استشكالها ثمّ ردّها، والأصل أن الأحاديث الصحيحة يصدق بعضها بعضا. والمشهور في ذلك: أحاديث العدوى الواردة في ذلك بين

---

[٤٧] قال ﷺ: جاء رجل إلى النّبيّ ﷺ، فقال: إنّ أخي استطلق بطنه، فقال: «**اسقه عسلا**»، فسقاه، فقال، إني سقيته فلم يزده إلا استطلاقا، فقال: «**صدق الله، وكذب بطن أخيك**». أخرجه البخاري كتاب الطب، باب: دواء المبطون، حديث رقم: [٥٧١٦]، ومسلم كتاب السلام، باب: التداوي بسقي العسل، حديث رقم: [٢٢١٧].

[٤٨] ينظر: **دين السلطان**: (ص/٥٢٣). ويراجع: **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام**، للشربيني: (٣٣٦/٢).

[٤٩] من ذلك قوله: "تعويذة جديدة لشفاء المرضى". عند الحديث الذي أخرجه البخاري برقم: [٥٧٤٥]، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أنّ النّبيّ ﷺ كان يقول للمريض: «**بسم الله تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفى سقيمنا بإذن ربنا**». ينظر **دين السلطان**: (ص/٥٢٣).

[٥٠] ينظر: **دين السلطان**: (ص/٥٢٥).

[٥١] ينظر المرجع نفسه: (ص/٥٢٧).

[٥٢] ينظر كتاب الروح لابن القيم: (ص/١٣٨).

النفي والإثبات، وهي كثيرة جدا[٥٣]؛ فمن أحاديث النفي: ما رواه جابر ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوى، ولا طِيَرة، ولا غُولَ**»[٥٤]، وعن أنس بن مالك ﷺ، عن النّبيّ، قال: «**لا عدوى، ولا طِيَرة، ويعجبني الفأل**». قالوا: وما الفأل؟ قال: «**كلمة طيبة**»[٥٥]، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنّ رسول الله ﷺ، قال: «**لا عدوى، ولا طِيَرة، إنّما الشؤم في ثلاث: في الفرس، والمرأة، والدار**»[٥٦]. ومن أحاديث الإثبات: ما رواه أسامة بن زيد رضي الله عنهما، عن النّبيّ ﷺ، أنه قال: «**إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها**»[٥٧]، وعن الشريد ﷺ، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النّبيّ ﷺ، «**إنا قد بايعناك،**

الأصل الرابع: مخالفة أحاديث والصحة للعلم التجريبي.

تقدم في المبحث الأول أنّ علم الطب قائم على التجربة، وهو في الوقت ذاته علم متجدد غير مستقر، لأن جملة من المستحدثات تطرأ عليه، منها تغيرات اجتماعية، ومناخية، ونفسية، وسلوكية، ومعيشية، الأمر الذي أدى إلى استشكال بعد الأحاديث في مجال الطب والصحة، لمخالفتها آراء الأطباء. ومن ذلك حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تصبَّح كل يوم سبع تمرات عجوة، لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر**»[٥٩]، فقد أثار جدلا وتشكيكا كبيرين عند

---

[٥٣] ينظر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني: (١٠/١٥٩)، و**دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم الهاجري: (ص/١٩٤). ومن الأحاديث ما جمعت بين النفي والإثبات، من ذلك: ما رواه أبو هريرة ﷺ، قال: إنّ رسول الله ﷺ، قال: «**لا عدوى ولا صفر ولا هامة**»، فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ فقال: «**فمن أعدى الأول**». أخرجه البخاري كتاب الطب، باب: لا صَفَر، وهو داء يأخذ البطي، حديث رقم: [٥٧١٧]، ومسلم كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، حديث رقم: [٢٢٢٠].

[٥٤] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، حديث رقم: [٢٢٢٢].

[٥٥] أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب: لا عدوى، حديث رقم: [٥٧٧٦]، ومسلم كتاب السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، حديث رقم: [٢٢٢٤].

[٥٦] أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب: لا عدوى، حديث رقم: [٥٧٧٢]، ومسلم كتاب السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، حديث رقم: [٢٢٢٥].

[٥٧] أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب: ما يُذكر في الطاعون، حديث رقم: [٥٧٢٨]، مسلم في السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم: [٢٢١٨].

[٥٨] أخرجه مسلم في السلام، باب: اجتناب المجذوم ونحوه، حديث رقم: [٢٢٣١]. الشريد هو: ابن سويد الثقافي الصحابي. ينظر: **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر: (ص/٣٣٧) ترجمة رقم: [١١٨٦].

[٥٩] أخرجه البخاري، كتاب الأطعمة، باب: العجوة، برقم: [٥٤٤٥]، ومسلم كتاب الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، برقم: [٢٠٤٧].

بعض الكتاب[٦٠]، وادّعوا أن التجربة العلمية قد أثبتت كذه، وعدّوه من صنيع الإمام البخاري، حتى وصل الحدّ إلى تحدي أهل الحديث بالتصبح بسبع تمرات وأن يُسقوا سما، لننظر هل يدفع عنهم حديثُهم الموت. والطعن في هذا الحديث عند هؤلاء الكتاب، يرجع إلى نكارة معنوية لا يتقبلها العلم التجريبي الحديث، ولمخالفته للواقع العلمي لمناهج الطب الذي يمارسه أهله[٦١].

المطلب الثاني: طرق علاج الإشكالات المثارة حول أحاديث الطب والصحة.

علاج الإشكالات سالفة الذكر ورفعها يحصل بتحقيق ضدها، وبيان ذلك في الآتي:

أولا: حسن فهم أحاديث الطب والصحة.

حسن فهم مراد رسوله الله ﷺ من أعظم النعم، التي يَمُنُّ اللهُ تعالى بها على عباده؛ فما أوتي أحد بعد الإيمان أفضلَ من الفهم عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، ولهذا قال النّبيّ ﷺ في دعائه لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «**اللهمّ فقّه في الدّين، وعلّمه التأويل**»[٦٢]. "فالنّبيّ ﷺ حين وصف العسل للذي استطلق بطنه، وصف العسل علاجا خاصا له ولحالته، فلا يصح أن يجعل العسل علاجا لكلّ الأمراض، وبالتالي تزيد الخطورة حين يُجعل العسلُ وصفة طبية نبوية لجميع مرضى السكري! فهذا بلا شكّ سيضر أغلبهم أشدَّ الضرر، لاختلاف الحال، واختلاف نوع المرض. فالنّبيّ ﷺ أوصى بالحجامة لإنسان مخصوص، ومرض مخصوص، وأوصى بالعسل لإنسان آخر ومرض آخر مخصوص كذلك، وكذلك السعوط، والحبة السوداء، وغيرها = فتنوّع العلاجات باختلاف الأمراض والأشخاص، دليل على خصوصية كل دواء لمرض معيّن، وعدم تعميمه على جميع الأمراض"[٦٣].

ثانيا: الحكم على أحاديث الطب والصحة بالضعف مع حكم أئمة النقد عليها بالصحة منشؤه الجهل والهوى، كما ورد في الأصل الثاني من الإشكالات المثارة حولها، فهذه الأحاديث أخرجها الأئمة في مصنفاتهم وفق منهج متين، وقد تبوأت – أعني الأحاديث الصحيحة عموما وبخاصة المخرجة في

---

[٦٠] منهم: أحمد أمين في كتابه: **فجر الإسلام**: (ص/٢١٨)، ومحمود أبو رية، في **أضواء على السنة المحمدية**: (ص/٢٢٦)، وصالح أبو بكر في **الأضواء القرآنية**: (ص/٢٩١)، وصبحي منصور في **القرآن وكفى**: (ص/١٥٣).

[٦١] ينظر: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، للدكتور محمد بن فريد زريوح: (١٥١٦/٣).

[٦٢] أخرجه **أحمد** في المسند: (٢١٥/٥)، حديث رقم: [٣١٠٢]. وأخرجه **البخاري** في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر ابن عباس رضي الله عنهما، حديث رقم: [٣٧٥٦]، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: ضمني النّبيّ ﷺ إلى صدره، وقال: «**اللهم علمه الحكمة**». وعند **مسلم** في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل عبد الله ابن عباس، حديث رقم: [٢٤٧٧]، عنه رضي الله عنهما، قال: «**اللهم فقهه**». وقد أخطأ من نسب رواية: «**اللهم فقه في الدين، وعلمه التأويل**» إلى الصحيحين. ينظر: **فتح الباري شرح صحيح البخاري** للحافظ ابن حجر: (١٠٠/٧).

[٦٣] ينظر: **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم الهاجري: (ص/١٨٧).

الصحيحين – مكانة سامية عند أولئك النقاد، ومن أراد الاعتراض على أحكامهم، فعليه أن يدلي بمبرراته العلمية، التي استجاز بها مخالفة أهل الاختصاص. والواقع أن (نيازي عزّ الدّين) ومن شاكله لم يردّوا أحاديث الطب والصحة الصحيحة انطلاقا من قواعد النقد التي قررها نقاد الحديث، ولم يعطوها حقّها من التمحيص لبعدهم عن الصناعة الحديثية، وميلهم عن الاعتدال، وقد أشار العلامة عبد الرحمن بن خلدون رحمه الله إلى هذا المعنى بقوله: "إن النّفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقّه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله"(٦٤). وما ذكره العلامة ابن خلدون ينسحب أيضا على ردّ الأخبار، وهذا ما وقع فيه (نيازي عزّ الدّين) فيما تقدّم عرضه من أحاديث في الطب والصحة؛ فلم يذكر لنا أسباب وضع تلك الأحاديث، ولا مبرراته في عدّها من الأوهام والخرافات والأباطيل والافتراءات. ولما أعوزته الأدلة والبراهين على دعواه، وجه التهمة للإمام البخاري في افتراء حديث الحبة السوداء. وفي اعتقادي أن مجرد عرض كلامه فيه دلالة على بطلانه؛ فغياب الأدلة العلمية على أي دعواه ينقضها من أساسها.

ثالثا: الواجب على الناظر في الأحاديث الصحيحة: الإيمان الجازم بأنّها معصومة ابتداءً، لا تعارُض بينها، "فإذا وقع التعارضُ، فإما أن يكون أحدُ الحديثين ليس مِن كلامه ﷺ، وقد غَلِطَ فيه بعضُ الرواة مع كونه ثقةً ثَبتاً، فالثقةُ يَغْلَطُ، أو يكونُ أحدُ الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يَقْبَلُ النسخ، أو يكونُ التعارضُ في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بُدَّ مِن وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان مِن كل وجه، ليس أحدُهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يُوجد أصلاً، ومعاذَ اللهِ أن يُوجَدَ فى كلام الصادق المصدوق، الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحقُّ، والآفةُ مِن التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القُصور في فهم مُراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً = ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"(٦٥).

والحكمة من ذلك – أعني استشكال بعض النصوص – فتنةٌ أرادها الله تعالى، "تصغى إليها أفئدة الذين في قلوبهم مرض، وقُسحة من الاجتهاد والتحرّي ينعم بأجرها عباده المخلصون، لتتفاوت درجاتهم في شرف العلم والمعرفة، وليختلف الناس حيالها نين مصيب ومخطئ، ومجتهد ومقلد، ومتأن ومتهور، ومأجور ومأزور"(٦٦). والإشكال الذي ذُكر في الأصل الثالث مرجعه إلى الاستدلالِ بقوله ﷺ: «**لا عدوى**»، وتركِ بقية الأحاديث الصريحة، بينما قرر الأئمة الجمع بين تلك الأحاديث، كما قال عمر

---

(٦٤) **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**: (٤٦/١).

(٦٥) **زاد المعاد في هدي خير العباد**: (١٤٩/٤).

(٦٦) ينظر: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، للدكتور محمد بن فريد زريوح: (٩٥/١).

ابن الخطاب ﷺ: "نفر من قدر الله إلى قدر الله"[٦٧]. فانتقال المرض بسبب المخالطة سبب كوني بيد الله تعالى، يقدّره كيف ما شاء سبحانه، ومثله الدواء لا ينفذ إلا بأمره تعالى، ونفي العدوى في الحديث ليس نفيا للسبب، وإنما فيه نفي لما كان عليه المشركون، من إثبات سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن إبطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها بما هو أقوى منها، ولهذا قال النّبيّ ﷺ للأعرابي: «**فمن أعدى الأول**»، وفيه تنبيه وإثارة للتفكير، فيما إذا كان المرض ينتقل بالعدوى وليس بقدر الله تعالى! فكيف أصيب الأول منهما[٦٨]؟ وبهذا يندع الإشكال بإذن الله تعالى[٦٩].

رابعا: الإشكال الذي تم ذكره في الأصل الرابع راجع إلى منزلق منهجي خطير في توجيه الأحاديث النبوية عموما وتفسيرها، والمتمثل في إغفال ضوابط الفهم، ومنها أن الأحاديث النبوية تفسر ضمن سياقات لفظية ومعنوية تحتف بها، والتي من شأنها حمل تلك الأحاديث على معنى خاص دون العموم الذي يدل عليه ظاهرها[٧٠]. وهذا الخلل ينطبق على حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ من جهتين: **الأولى**: حمل لفظ (التمر) الوارد في بعض روايات الحديث على عموم جنسه، وإهمال الألفاظ المقيّدة بنوع خاص من التمور، وهو عجوة المدينة المنورة في روايات أخرى من حديث سعد ﷺ، ومنها قوله ﷺ: «**من أكل سبع تمراتٍ ممّا بين لابتيها حين يُصبح، لم يضرّه سمٌّ حتى يُصبح**»[٧١]، ويشهد له حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أنّ رسول الله ﷺ، قال: «**إن في عجوة العالية شفاء**»، أو قال: «**إنها ترياق أول البكرة**»[٧٢]، وهذا مذهب عامة أهل العلم[٧٣]. **الثاني**: حصر السم في ما يقتل،

---

[٦٧] أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب: ما يُذكر في الطاعون، حديث رقم: [٥٧٢٩]، ومسلم في كتاب السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم: [٢٢١٩].

[٦٨] قال الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله: "وهذا، لأنهم كانوا يعتقدون في الإعداء إضافة الفعل إلى غير الله، ألا تراه أجاب بأن قال: «**فمن أعدى الأول**»؟ يعني: الذي أعدى الأول هو الذي جعل مخالطة الأجرب غير الأجرب سببا لجربه، فالفعل للواحد القهار في الموضعين جميعا، وقد تكون المخالطة له سببا بمشيئة الله تعالى، ولهذا قال النّبيّ ﷺ والله أعلم: «**لا يورد ممرض على مصح**»". **الآداب**: (ص/١٤٥).

[٦٩] ينظر: و**دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**: (ص/١٩٨-٢٠٠). ويراجع: **صحيح ابن حبان**: (٤٨٤/١٣).

[٧٠] ينظر: **الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي: (٣٠٩/١)، و**البرهان في أصول الفقه**، للجويني: (١٥٧/١)، ويراجع: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**: (٦١/١).

[٧١] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، برقم: [٢٠٤٧].

[٧٢] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب: فضل تمر المدينة، برقم: [٢٠٤٨]. مع التأكيد على أن الدراسات المختبرية أثبتت نجاعة التمور عموما في الوقاية من أثر السموم، كما ذكر ذلك الدكتور عبد الكريم السّلال، والدكتور أحمد ديسي، في بحثهما الموسوم بـ: "دراسة تأثير خلاصة التمر على إبطال مفعول سمّ الحية والعقرب"، المنشور في مجلة علمية تصدرها جامعة (كامبريدج) البريطانية، لكن ذلك لا يلغي القيد، وتبقى عجوة المدينة أكثر أكمل التمور، وأنجعها في الوقاية من السم. يراجع: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**: (١٥٢١/٣)، و**أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي**، للدكتور جميل أبو سارة: (ص/٢٣٦). وقد مال الدكتور جميل إلى

والعرب يطلقون لفظ السمّ، ويريدون به ما يضر ولو لم يقتل، ولا يحصرونه في ما يقتل[٧٤]، فالإشكال الذي وجهه أولئك الكتّاب لحديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، قائم على ظنّ السّم الوارد في الحديث من السموم الفتّاكة، في حين أنّ النّبيّ ﷺ قصد السمّ الذي لا يقتل، وهو ما كان منتشرا بين الناس، من أشربة وأطعمة رديئة متعفنة، أو ما يستنشقونه من أبخرة ودواخن مضرة في الهواء، أو ما يكون في سموم بعض المخلوقات، كالزنابير والعقارب[٧٥]، ولعل هذا المعنى هو ما أشار إليه العلامة ابن القيم رحمه الله بقوله: "يجوز نفعُ التَّمْر المذكور في بعض السموم، فيكونُ الحديثُ مِن العام المخصوص، ويجوز نفعُه لخاصية تلك البلد، وتلك التُّرْبة الخاصة، ومن كلّ سمّ"[٧٦].

النتائج:

١- أحاديث الطب والصحة تخرج من مشكاة النبوية، وهو من جملة السنة النبوية.

٢- لا يخرج عن أصل كون أحاديث الصحة والسنة من الوحي إلا بقرينة.

٣- لا يمكن أن تخالف أحاديث الطب والصحة العلم التجريبي كونها وحي من عند الله تعالى.

٤- الأحاديث الواردة في الطب والصحب منطلق في البحث والمعرفة في هذا المجال العلمي.

٥- الفهم السيء سبب رئيس في إثارة الإشكالات حول الأحاديث النبوية عموما، وأحاديث الطب والصحة على وجه الخصوص.

٦- أحاديث الطب والصحة، منها الصحيح الثابت، ومنها الضعيف المردود، والصحيح منها يفهم وفق الضوابط والقواعد الشرعية لفهم نصوص الكتاب والسنة.

٧- لا يوجد تعارضا حقيقيا بين أحاديث الطب والصحة الصحيحة، بل إمكانية التوفيق بينها متاحة لمن التزم الموضوعية في البحث، والتزم القواعد الصحيحة في دراسة المشكل عموما.

ترجيح اللفظ العام، الذي لم يخصص العجوة، ولا مصدره وهي المدينة، مع عدم إنكاره أن تكون الأبحاث العلمية تخص عجوة المدينة المنورة. ينظر: (ص/٢٤٣).

[٧٣] ينظر: أقوالهم **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني: (٢٣٩/١٠). وقد أخطأ من عمم ذلك على كل أنواع التمور مدنيا أو غيره؛ لما فيه من إلغاء القيد الوارد في الرواية الثانية لحديث سعد بن أبي وقاصﷺ. ينظر: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**: (١٥٢١/٣).

[٧٤] ينظر: **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري: (٢٢٤/١٢)، و**الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي: (٩٣٥/٣).

[٧٥] ينظر: ينظر: **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**: (١٥٢١/٣-١٥٢٢).

[٧٦] **زاد المعاد في هدي خير العباد**: (١٠٠/٤).

٨- أن عدم توصل العلم التجريبي لتأكيد بعض الحقائق الطبية الواردة في الأحاديث النبوة إنما هو عيب في العلم التجريبي وليس في السنة النبوية.

٩- المعارضات الموجة لأحاديث الطب والصحة الصحيحة ليست موضوعية، وإنما مبنية على خلفيات في أغلبها مناهضة للسنة نفسها، والأولى بدل الجهد لمزيد من التجارب القائدة إلى التوافق بين الأحاديث النبوية والعلم التجريبي.

١٠- أحاديث الطب والصحة ذكرت أصول العلاج وأهملت المقادير، وتحديد مقادير العلاجات يخضع للخبرة والتجربة.

١١- عدم الاحتجاج بأحاديث الطب والصحة يؤدي إلى إبطال عدد كبير من أحاديث النّبيّ ﷺ.

١٢- أن اجتهاد النّبيّ ﷺ ليس كاجتهاد غيره، وبخاصة في مجال الطب، فإنّه لا يُقرّ ﷺ على خطأ البتة.

١٣- أحاديث الطب والصحة وحي إما ابتداءً أو إقرارا.

١٤- من الخطأ تعميم العلاج بما ورد في أحاديث الطب والصحة على جميع الأمراض، وتنوّع العلاجات باختلاف الأمراض والأشخاص، دليل على خصوصية كل دواء لمرض معيّن.

التوصيات: لعلّ ممّا يوصى به الآتي:

١- تشكيل لجنة مشتركة تضم باحثين شرعيين وأطباء مختصين للنظر في أحاديث الطب والصحة، وتقديم دراسة وافية حولها.

٢- إصدار قوانين ردعية لكل متطاول على أحاديث الطب والصحة والطاعن فيها، وبخاصة لغير المتخصصين؛ فإنّ الطاعن فيها طاعن في السنة النبوية، التي هي وحي من الله تعالى.

٣- بدل الجهد من أجل تحديد مقادير العلاج الوارد في أحاديث الطب والصحة، فإنّ الثابت عن النّبي ﷺ إنّما هي أصول العلاج.

قائمة المصادر والمراجع

١. **أثر العلم التجريبي في كشف نقد الحديث النبوي**، للدكتور جميل أبو سارة. مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت، ط١ (٢٠١٦).

٢. **أحاديث الطب النّبوي حجيتها وضوابط فهمها**، للدكتور أبي بكر كافي، مطبعة الرمال الوادي، (جويلية٢٠٢٠م).
٣. **أحاديث الطب النبوي في الكتب الستة – دراسة وتخريج –**، للدكتور أحمد بن محمد ين يحي زبيلة، منشورات مركز أبحاث الطب النبوي، المدينة النبوية، الإصدار الثاني.
٤. **الآداب**، للإمام أبي بكر البيهقي. اعتنى به أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط١ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٥. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر. بعناية عادل مرشد، دار الإعلام، عمان الأردن، ط١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٦. **الاعتصام**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. دار المعرفة بيروت، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٧. **الأنوار الكاشفة**، للعلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني. عالم الكتب بيروت، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٨. **البرهان في أصول الفقه**، للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني. تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ (١٣١٨هـ-١٩٩٧م).
٩. **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري. تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١ (٢٠٠١م).
١٠. **جامع الترمذي**، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢ (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
١١. **الجامع الصحيح**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٢. **الجامع الصحيح**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٣. **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، بعناية المعلمي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١ (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
١٤. **دعوى تعارض السنة النبوية مع العلم التجريبي دراسة نقدية تطبيقية**، للدكتور راشد صليهم فهد الصليهم الهاجري. الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، دولة الكويت، ط١ (١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م).
١٥. **دين السلطان**، عز الدين نيازي. بيسان للنشر والتوزيع بيروت، ط١ (١٩٩٧م).
١٦. **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون. تحقيق خليل شحادة، دار الفكر بيروت، ط٢ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
١٧. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني. تحقيق محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط٤ (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
١٨. **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام ابن قيم الجوزية. بعناية: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية الكويت، ط٢٧ (١٤١٥هـ /١٩٩٤م).

١٩. **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
٢٠. **السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها والرد عليها**، لعماد السيد الشربيني. دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة جمهورية مصر العربية، ط١ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٢١. **السنن**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بعناية أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف الرياض.
٢٢. **سير أعلام النبلاء**، للحافظ شمس الدين الذهبي، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١ (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
٢٣. **شرح صحيح البخاري**، للإمام ابن بطال. تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، ط٢ (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
٢٤. **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت/دمشق، ط٣ (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٢٥. **الطب النّبوي الوقائي**، للدكتور محمد علي البار والدكتور حسان شمسي باشا، مطبوعات المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، الرياض، ط١ (١٤٣٩هـ).
٢٦. **الطب النبوي بين الوحي والاجتهاد دراسة مقارنة**، للدكتور محمد أكمل الدين بن محمد حمدان، وقائع المؤتمر النبوي العالمي السابع، جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا، ٢٩-٩٠ أكتوبر ٢٠٢٠.
٢٧. **الطب الوقائي في السنة النبوية**، لهند الزبير بابكر سليمان، رسالة مقدمة إلى جامعة الخرطوم لنيل ماجستير الآداب في الدراسات الإسلامية.
٢٨. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، للإمام بدر الدين العيني. ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمي بيروت، ط١ (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
٢٩. **الغريبين في القرآن والحديث**، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي. تحقيق ودراسة أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة/ الرياض، ط١ (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٣٠. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر العسقلاني. دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ).
٣١. **الفقيه والمتفقه**، للخطيب البغدادي. تحقيق عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، ط٢ (١٤٢١هـ).
٣٢. كتاب **الروح**، للإمام ابن القيم الجوزية. دار الكتب العلمية بيروت، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
٣٣. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، للعلامة حاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٤. **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط٣ (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٣٥. **المسند**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٢٠هـ).
٣٦. **المصنف**، للإمام أبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، شركة دار القبلة جدة، ومؤسسة علوم القرآن دمشق، ط١ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٣٧. **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين**، للدكتور محمد بن فريد زريوح. تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة المتحدة، ط١ (١٤٤١هـ-٢٠٢٠م).
٣٨. **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله لحاكم النيسابوري. تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
٣٩. **الموافقات**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، اعتنى به الدكتور أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الخبر المملكة العربية السعودية، ط١ (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).
٤٠. **موسوعة الطب النّبويّ**، للدكتور محمد علي البار. من مطبوعات المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، المملكة العربية السعودية.
٤١. **هل أحاديث الطب النبوي وحي**، للدكتور شرف محمود القضاة. جامعة مؤتة ٢٠٠٢م.